نتائج التشاور بين وزارة الداخلية واللامركزية والأحزاب السياسية حول التحضير التشاركي والتوافقي للانتخابات النيابية والجهوية والبلدية 2023

محضر التشاور

الديباجة:

تكريسا لجو التهدئة السياسية وتطبيع المشهد السياسي الذي انتهجه فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني منذ توليه السلطة وتفاعل الطبقة السياسية معارضة وأغلبية مع هذا التوجه الشيء الذي خلق ظروفا مواتية لبناء الثقة بين الأطراف وشكل أرضية مناسبة للتشاور والتداول حول القضايا الكبرى.

وفي هذا السياق وعملا بتوجيهات فخامته الرامية إلى ترسيخ سنة التشاور المستمر والعمل على التحضير المبكر والجيد للانتخابات النيابية و الجهوية و البلدية المقبلة في جو تشاركي توافقي تتوفر فيه كافة الضمانات اللازمة لطمأنة مختلف الفرقاء السياسيين ، ولكون الأجال الانتخابية أصبحت ضاغطة، دعى معالي وزير الداخلية واللامركزية السيد/ محمد أحمد ولد محمد الأمين مختلف الأحزاب السياسية معارضة وموالاة إلى تشاور يهدف إلى التوصل إلى اتفاق سياسي لضمان تنظيم انتخابات جامعة، نزيهة، شفافة، مقنعة، ذات مصداقية ومقبولة لدى الجميع .

وقد تفاعلت ايجابيا الأحزاب السياسية المشاركة معارضة وموالاة مع التشاور المعلن عنه وحرصت علي مواكبته ونجاحه والمشاركة في جميع ورشاته.

وموضوعة النقاش الذي بدأ، عرض السادة رؤساء الأحزاب بحضور السيد الوزير آراءهم حول مختلف نقاط النقاش خاصة موضوع النسبية، ونظرا لتباين وجهات النظر في الموضوع، التزم معالي الوزير برفع تقرير لفخامة رئيس الجمهورية حول الآراء المعبر عنها والتماس توجيهات فخامته من أجل إيجاد حل توافقي يقرب وجهات النظر ويرضي جميع الأطراف.

وفي يوم السبت الموافق 2022/09/17 دعى السيد الوزير السادة رؤساء الأحزاب السياسية وعرض عليهم مقترحات فخامة رئيس الجمهورية لحلحلة كافة مواضيع الخلاف، حيث تلقت اقتراحات فخامة رئيس الجمهورية القبول والمباركة من جميع السادة رؤساء الأحزاب السياسية.

وبعد انتهاء جميع مراحل النقاش، تم الاتفاق على النقاط التالية:

1. النسبية في الانتخابات الجهوية والبلدية ؛
2. النسبية في الانتخابات التشريعية ؛
3. اللائحة الوطنية للشباب ؛
4. وضعية مدينة نواكشوط ؛
5. اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات ؛
6. الآجال الانتخابية ؛
7. الإحصاء الإداري ذو الطابع الانتخابي ؛
8. المساهمة في تمويل الحملات الانتخابية ؛
9. الحالة المدنية ؛

وإضافة كل ما يرونه مناسبا لطرحه للنقاش مع تذكيرهم بضرورة تقديم مقترحاتهم خلال 15 يوما كما هو متفق عليه.

بفضل الجهود المبذولة من طرف الوزارة والأحزاب السياسة التحق حزبان من الأحزاب الثلاثة التي غابت عن الاجتماع الأول بالتشاور .

وبعد تلقي الوزارة ردود كافة الأحزاب المشاركة في التشاور ، نظمت يوم 2022/09/10 تحت رئاسة السيد الأمين العام لوزارة الداخلية واللامركزية اجتماعا للجنة الصياغة التي تضم أطرا و خبراء من الوزارة ورؤساء وممثلو 24 حزبا سياسيا من أصل 25 حزبا معترفا بها.

وبهدف تسهيل جلسات النقاش واختصارا للوقت، قدمت الوزارة ملخصا لردود كافة الأحزاب بالإضافة إلى أوراق فنية وقانونية حول مختلف نقاط النقاش تساعد السادة رؤساء الأحزاب السياسية وممثليهم في اتخاذ القرارات المناسبة.

و تحت إشراف السيد الأمين العام لوزارة الداخلية و اللامركزية، انعقدت عدة جلسات نقاش، استمرت مدة ثلاثة أيام(10، 13 و 14 سبتمبر 2022) حيث كانت المداخلات صريحة وبناءة في جو تطبعه الثقة والاحترام والتقدير المتبادلين، ثم من خلالها تقريب وجهات النظر في مختلف المواضيع المعروضة للنقاش.

و بعد نقاش عميق و حاد بين كافة الفرقاء بخصوص موضوع النسبية، و تعذر الوصول إلى توافق حولها ، ترأس معالي الوزير جلسات نقاش يومي 15 و 16 سبتمبر 2022 وبحضور السادة رؤساء الأحزاب السياسية ، حيث قدم السيد الأمين العام تقرير فريق العمل الثلاثي والنتائج التي تم الوصول إليها.

مجريات التشاور

في يوم 2022/07/05 وجه معالي وزير الداخلية واللامركزية رسالة دعوة إلى السادة رؤساء الأحزاب السياسية لحضور اجتماع بمباني الوزارة بتاريخ 2022/07/12 لغرض المشاركة في تشاور ينظم بين الحكومة والأحزاب السياسية ، يهدف إلى تنظيم انتخابات شفافة ونزيهة ومقنعة وذات نتائج مقبولة من جميع الأطراف، و حضر الاجتماع 22 حزبا سياسيا من أصل 25 مرخصة.

ولدى افتتاحه للجلسة الأولى للقاء التشاوري المنعقدة بيوم 2022/07/12 ، أكد معالي الوزير أن الهدف من هذا التشاور هو التحضير الجيد والمبكر للانتخابات النيابية والجهوية والبلدية المقبلة. مضيفا حرص الوزارة على إنجاح هذا التشاور والتزام الحكومة بتنفيذ كافة مخرجاته.

كما طالب الاجتماع من معالي الوزير والأحزاب العمل من أجل التحاق الأحزاب الثلاثة المتبقية بعملية التشاور ليكون جامعا.

و وفقا لما تم الاتفاق عليه في الاجتماع الأول، وجه معالي وزير الداخلية واللامركزية يوم 2022/07/18 رسائل إلى السادة رؤساء الأحزاب يطلب منهم مواقفهم و آراءهم بخصوص المواضيع التالية:

- الإطار القانوني ؛
- اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات ؛
- إعداد اللائحة الانتخابية ؛
- الحالة المدنية.

ا: الآجال الانتخابية:

تجزئما لاختصاص اللجنة الانتخابية وحرصا على إجراء الانتخابات في فترة موالية و في ظروف مناخية ملائمة تضمن تمكين جميع الناخبين من أداء واجبهم الانتخابي بطريقة سلسة، تم الاتفاق على:

يترك تحديد آجال الانتخابات للجنة الانتخابية بالتشاور بينها وبين الحكومة والأحزاب السياسية، مع مراعاة الظروف المناخية من حيث موسم الأمطار وارتفاع درجات الحرارة .

سابعا: الإحصاء الإداري ذو الطابع الانتخابي:

ضمانا لمشاركة جميع الناخبين وحرصا على إعداد لائحة انتخابية جديدة تتسم بالدقة والشمولية، تم الاتفاق على:

ينظم إحصاء إداري ذو طابع انتخابي من قبل اللجنة الانتخابية بالتشاور مع الحكومة والأحزاب.

ثامنا: المساهمة في تمويل الحملات الانتخابية:

من اجل تمكين الأحزاب السياسية من القيام بالدور المنوط بها في توعية وتأطير المواطنين والسماح لها بالمشاركة الفعالة في الانتخابات وسعيا إلى إضفاء مزيد من الشفافية في مجال تمويل الحملات، تم الاتفاق على:

الموافقة من حيث المبدأ على تمويل الدولة لجزء من نفقات الحملات الانتخابية طبقا لمسطرة يتم التشاور حولها مع الأحزاب السياسية لاحقا .

ثالثا: اللائحة الوطنية للشباب:

ضمانا لحضور الشباب الذي يمثل حدود 70% من السكان وحرصا على تمثيل ذوي الاحتياجات الخاصة وتعزيزا لحصة النساء في البرلمان، تم الاتفاق على:

استحداث لائحة وطنية للشباب بالتناوب بين الجنسين، تتكون من 11 مقعدا، على أن تتضمن مقعدين على الأقل لذوي الاحتياجات الخاصة .

رابعا: وضعية نواكشوط:

نظرا للحجم الديمغرافي لمدينة نواكشوط ولتقسيمها إداريا إلى ثلاث ولايات، وعملا على ربط النواب أكثر بناخبيهم، تم الاتفاق على:

إعادة تقطيع مدينة نواكشوط إلى ثلاث (3) دوائر انتخابية طبقا للولايات الثلاثة، على أن تمنح كل دائرة سبعة (7) مقاعد بزيادة ثلاث (3) مقاعد بالمقارنة مع العدد القائم ليصبح إجمالي مقاعد نواكشوط 21 مقعدا.

خامسا: اللجنة المستقلة للانتخابات:

نظرا إلى أن مأمورية اللجنة الانتخابية الحالية تنتهي في شهر ابريل 2023 وأن تحضيرات الانتخابات التشريعية والجهوية والبلدية المقبلة قد بدأت، وحرصا على مشاركة كافة الأحزاب السياسية في اختيار أعضاء اللجنة الجديدة ولتمكين اللجنة من التحضير الجيد والمبكر و التشاركي للانتخابات المقبلة تمهيدا لتنظيمها لاحقا، تم الاتفاق على:

تنصيب اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات الجديدة قبل 31 أكتوبر 2022.

10. توصيات خاصة.

أولا: النسبية في الانتخابات الجهوية والبلدية:

نظرا للدور الذي تلعبه النسبية في توسيع دائرة مشاركة مختلف الطيف السياسي المحلي وتفعيل رقابة المجالس الجهوية والبلدية على رؤساء المجالس الجهوية والعمد ضمانا لشفافية تسيير المرفق العمومي،

واحتراما لإرادة الناخب وعملا على ضمان المحافظة على استقرار المرفق العمومي، تم الاتفاق على:

اعتماد النسبية في شوط واحد في جميع المجالس الجهوية والبلدية، على أن يكون رئيس المجلس الجهوي أو العمدة هو رأس اللائحة الحاصلة على أكبر عدد من الأصوات المعبر عنها مع البحث عن آلية تحول دون شلل المرفق العام .

ثانيا: النسبية في الانتخابات التشريعية:

عملا على دعم النسبية كوسيلة لمشاركة أوسع لمختلف الطيف السياسي في البرلمان، تم الاتفاق على الآتي:

انتخاب النواب في الجمعية الوطنية بنسبة 50% طبقا لنظام النسبية و 50% وفقا لنظام الأغلبية ذا الشوطين .

وبعد افتراض تمثيل المقاطعات الست (6) المستحدثة إثر التقطيع الإداري الأخير وفقا لمفتاح التوزيع المنصوص عليه في القانون سيرتفع عدد النواب في الجمعية الوطنية من 157 إلى 162 في استحقاقات 2023، فتصبح النسبية 45.68%، وعليه فإنه قد تقرر رفع هذه النسبة فيما يخص النواب المنتخبين بالنسبية بـ 5% لتصل إلى 50% أي زيادة 14 نائبا منتخبا بالنسبية ليصبح البرلمان 2023 مشكلا من 176 نائبا بالتناصف بين نظامي الأغلبية والنسبية 50% لكل منهما .

- مراجعة وتطبيق المرسوم رقم 078-2013 لإعطاء المرصد الوطني لمراقبة الانتخابات صلاحيات أكثر ووسائل تمكنه من الانتشار والحضور الفعلي على المستوى الجهوي والمحلي.

- اتخاذ إجراءات ردعية ضد شراء ذمم الناخبين ومنع التأثير على تصويت العمال والموظفين.

- إلزام الإعلام العمومي بتغطية أنشطة كافة المترشحين بالتساوي.

- تعديل القانون الخاص بتعارض الوظائف حتى يشمل وظائف إدارية وفنية جديدة.

- فرز اللوائح الوطنية على مستوى المقاطعات والولايات كما هو الحال بالنسبة للرئاسيات.

2. انتخاب النواب الممثلين للموريتانيين في الخارج:

نظرا لضرورة احترام مبدأ الانتخاب المباشر للنواب وسعيا إلى إشراك الجاليات في الخارج في اختيار ممثليهم في البرلمان مما سيحسن من تأطيرهم وارتباطهم بالوطن ومساهمتهم في تنميته، توصي الأطراف ب:

- تمكين جالياتنا بالخارج من انتخاب نوابها بشكل مباشر، وسيتم العمل على الآليات الكفيلة بضمان هذا التصويت في المناطق التي يكون فيها ممكنا من الناحية اللوجستية والفنية والإجرائية في أفق الانتخابات القادمة وذلك بالتنسيق بين اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات والحكومة والأحزاب السياسية.

3. الآجال الانتخابية:

- نشر اللائحة الانتخابية ثلاثين(30) يوما قبل الإعلان عن استدعاء هيئة الناخبين؛

ملحق

التوصيات الموجهة إلى الحكومة واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابية

أوصت الأطراف المشاركة في التشاور المنظم بين وزارة الداخلية واللامركزية الحكومة واللجنة الانتخابية بالعمل على تنفيذ التوصيات التالية:

1. ضمانات الشفافية:

نظرا لأهمية الشفافية في مصداقية الانتخابات ومشروعية المؤسسات وطمأنة المتنافسين وترسيخ الديمقراطية توصي الأطراف ب:

- أن تسهر الحكومة على تطبيق النصوص القانونية والنظم والمساطر المعمول بها في مجال ضمانات شفافية الانتخابات بالتنسيق مع لجنة الانتخابات.
- أن تلتزم الحكومة بتمكين اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، وفقا للقوانين والنظم المعمول بها، من ممارسة صلاحياتها كاملة ومدها بكافة الوسائل التي تمكنها من ضمان شفافية العملية الانتخابية.
- أن تصدر الحكومة القوانين والمراسيم موضوع هذا الاتفاق أو التي ستعتمد فيما بعد بالتشاور بين الحكومة والأحزاب السياسية واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، بهدف تنظيم انتخابات جامعة، نزيهة، شفافة، مقنعة، ذات مصداقية ومقبولة لدى الجميع.

سعا: الحالة المدنية:

يشيرا إلى أن هناك كما كبيرا من بطاقات التعريف المنتهية الصلاحية تتضاف إليه ضرورة إصدار بطاقات جديدة لمن بلغوا سن التصويت، تقرر أن:

تتخذ كافة الإجراءات الكفيلة بتمكين كافة الناخبين من تأدية حقهم الانتخابي في أحسن الظروف.

عاشرا: توصيات خاصة :

تم الاتفاق على توجيه التوصيات الواردة في الملحق المرفق إلى الحكومة واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات مع التزام الأطراف (وزارة الداخلية واللامركزية والأحزاب السياسية) بدعم هذه التوصيات والعمل على تحقيقها ومتابعة تنفيذها.

نواكشوط بتاريخ 26 شتمبر 2022

- استدعاء هيئة الناخبين ستين(60) يوما قبل يوم الاقتراع.

- مراجعة فترات الطعون للعمل على الانسجام بين فتراتها والعمل على إنشاء آلية تسمح بتمكين القضاة من البت في الطعون.

4. **أعوان اللجنة ومكاتب التصويت :**

- إشراك الأحزاب السياسية في جميع مراحل التحضير لاقتراح المكاتب الانتخابية مثل: التقطيع الجغرافي، عدد المصوتين في كل مكتب، معايير اختيار أعضاء المكاتب...

- إشراك ممثلي اللوائح في العملية بكل شفافية ومعاملتهم معاملة لائقة وتسهيل إجراءات استبدال ممثلي اللوائح عند الضرورة

- تمكين ممثلي اللوائح من المحاضر مباشرة بعد الفرز.

- الحرص على لصق محضر النتائج على المكتب مباشرة بعد فرز النتائج.

- الحرص على الشفافية والموضوعية في اكتتاب أعوان اللجنة وتوزيع المكاتب الانتخابية واختيار رؤسائها.

- السماح للتصويت بجواز السفر.

- تحديد أسبوع خاص بتصويت الموريتانيين في الخارج أسبوعا قبل يوم الاقتراع.

- التفكير في ترشيد عدد بطاقات التصويت خاصة فيما يتعلق باللوائح الوطنية.

تمويل الحملات:

- تطبيق الأمر القانوني رقم 035-2006 والمرسوم المطبق له رقم 113-2006 بشكل يضمن تساوى الفرص بين المتنافسين ويرفع نسبة الدعم الممنوحة من الدولة لدعم اللوائح نظرا لأثار التضخم خاصة في مجال الخدمات الانتخابية (النقل، الإشهار..)،

- تحديد سقف أعلى لتمويل الحملات ووضع آلية مناسبة تحد من استخدام المال السياسي والمال العام ووسائل الدولة ومراقبة صارمة للإنفاق غير المبرر خلال الحملات الانتخابية.

- تفعيل اللجان الوطنية والجهوية والمحلية المكلفة برقابة ونزاهة الحملات الانتخابية مع إلزام كل حزب بتقديم ميزانية حملته أسبوعا قبل الحملة.

- إلزام النيابة العامة بتحريك الدعوى العمومية عند مخالفة القوانين المنظمة للانتخابات وتمكين المترشحين من ذلك.

نواكشوط بتاريخ 26 شتمبر